http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1734) السنة السابعة - السبت (27) شباط 2010

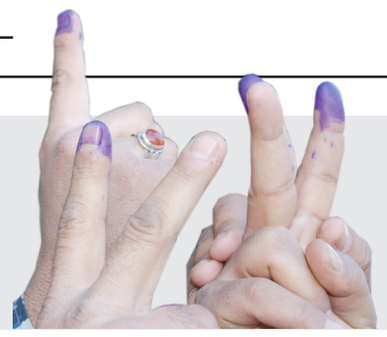

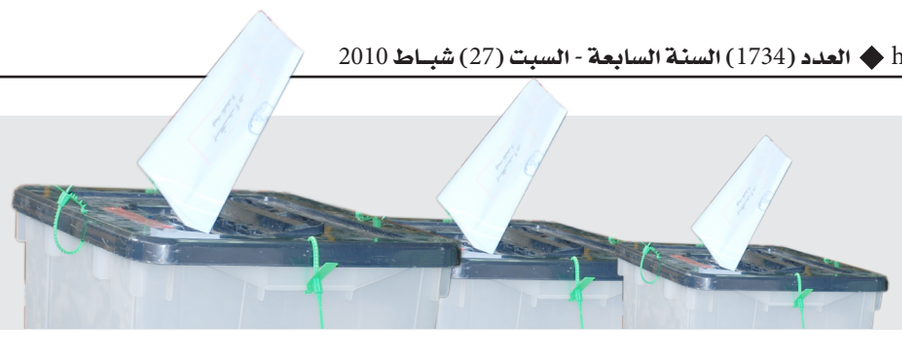

8

الطريق إلى الانتخابات

أمانة بغداد تنفي وعود المرشحين بتوزيع الأراضي

المرجعية الدينية تحرم شراء ذمم الناخبين وتدعو لاختيار الاكفأ

حرية اختيار

بغداد- المحافظات / المدى

حسم اعلان المرجعية الدينية بضرورة اجراء الانتخابات التشريعية في اجواء نزيهة، المطالب الشعبية والرسمية الداعية الى انتخاب الاكفأ بعيدا عن الوعود والتعهدات المقدمة من بعض المرشحين لشراء ذمم الناخبين.

واكد ممثل المرجعية الدينية العليا وخطيب جمعة كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي "على ان بذل الاموال والهدايا والوعود لحمل الناخب على انتخاب قائمة معينة او مرشح معين محرم شرعا، محذرا في الوقت نفسه من عدم المشاركة في الانتخابات المقبلة لاجل قطع الطريق امام من يرفض الاسلوب الديمقراطي في انتقال السلطة وادارة شؤون البلاد وابعادها عن الانقلابات العسكرية". مبينا "ان المرجعية الدينية لا تدعم اية قائمة مشاركة بالانتخابات وان اي كلام خلاف ذلك هو غير صحيح". وقال الكربلائي خلال خطبة الجمعة ان "سماحة المرجع الديني الاعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني(دام ظله) قد حذر من عدم المشاركة بسبب عزوف المواطن عن الانتخابات لانه سيمنح الفرصة للاخرين ممن يرفضون الاسلوب الديمقراطي في انتقال السلطة وادارة شؤون البلاد ويتخذون من العنف والاساليب غير المشروعة وسيلة لتغيير الواقع والوصول الى الحكم وفرض نهجهم على الاخرين وهذا سيؤدي الى دخول البلاد في دوامة من الفوضى وعدم الاستقراربصورة دائمية.

واوضح: فمن اجل قطع الطريق امام هؤلاء وحتى لايتمكنوا من اعادة العراق الى المربع الاول فلابد من مشاركة الجميع في الانتخابات وكل ذلك من اجل ان نؤسس ونرسخ الاسلوب الديمقراطي في تداول السلطة ونبعد شبح العنف والانقلابات العسكرية عن البلاد، واما اذا ماعزف المواطن عن المشاركة في الانتخابات فسياتي يوم يندمون فيه اشد الندم على ذلك ولكن بعد فوات الاوان.

وتابع الكربلائي "ان المرجعية الدينية العليا وانطلاقا من موقعها وهو الرعاية الابوية للجميع لاتتبنى او تدعم اية قائمة مشاركة بالانتخابات وان اي كلام خلاف ذلك غير صحيح ويرجى عدم الاستماع الى مايصدر من هنا وهناك من شائعات تذكر ان للمرجعية موقفا ظاهرا معلنا ولكن لها موقف آخر باطن يخالف هذا الموقف نافيا ذلك بقوله (ان المرجعية الدينية العليا اسمى واجلّ من ان يكون لها موقف ظاهر معلن وموقف آخر مخالف له باطن فالمرجعية لاتخشى احدا ولا تتقي من احد فان كان لها موقف فهي تعلنه ولاتتردد ابدا من بيان اعلانه).

واضاف: ان المرجعية الدينية العليا تشدد على ضرورة ان يختار الناخب القائمة الافضل والاكثر حرصا على مصالح العراق في حاضره ومستقبله واقدرها على تحقيق ما يطمح اليه شعبه الكريم من الاستقرار والتقدم لذلك لايكفي اصل المشاركة بل لابد من حسن الاختيار للقائمة وكذلك المرشح فلا يكفي اختيار قائمة هي جيدة بنظر المواطن من دون ان يختار المرشح الجيد ايضا والذي تتوفر فيه صفات الكفاءة والامانة والالتزام بثوابت الشعب.

ونبّه ممثل المرجعية الدينية العليا الى اختيار القائد الجيد والمرشح الجيد حتى ولو كان تسلسله متاخرا في القائمة الانتخابية كأن يكون عشرين او ثلاثين او غير ذلك ، داعيا الى ان يتحرى الناخب جيدا عن المرشحين قبل الادلاء بصوته ويختار الافضل منهم، مؤكدا على ان بذل الاموال والهدايا والوعود لحمل الناخب على انتخاب قائمة معينة او مرشح معين هو امر غير جائز شرعا ولا اخلاقا وهو امر غير مقبول من الدين والاخلاق ومحرم شرعا كما ان المال المأخوذ هو سحت او حرام اضافة الى ان جرَّ الناخب لانتخاب قائمة معينة او مرشح معين تتنافى مع كرامة الشعب والفرد العراقي لكون هذا الشعب شعب ابي ونزيه وله كرامة يرتفع بها عن قبول الاموال لشراء ذمته.

وفي ختام الخطبة نقل الكربلائي عبارة وردت من مكتب المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف نصها (ان صوتك ايها المواطن العراقي وصوتك ايتها المواطنة العراقية اغلى من الدنيا ومافيها فلا تبيعوا الشيء الغالي والنفيس بثمن بخس).

وفي سياق ذي صلة، حذرت امانة بغداد من سلوكيات بعض المرشحين او المروجين لبعض الكيانات السياسية ولقيامهم بأخذ تعهدات خطية من المواطنين تضمن اعطاءهم اصواتهم مقابل وعودهم بتقديم اراض سكنية في بغداد لهؤلاء الفقراء والمحتاجين.

وقال بيان صادرعن الامانة امس الجمعة ان "البعض صار يأخذ من المواطنين الوثائق الرسمية موهما اياهم بأنها المستمسكات اللازمة لتمليك تلك الاراضي ولاصدار سندات تمليك بأسمائهم".

واضاف " نعتقد ان هذه التصرفات المستهجنة والمرفوضة لا تشكل حجم الادراك والحس الوطني العالي التي تتمتع بها الشخصيات المرشحة والكيانات المشاركة في انتخابات البرلمان المقبلة".

واوضح البيان "ان هذه الشخصيات او الافراد الذين يمارسون هذه الممارسات الرخيصة في بعض الاحياء ذات الدخل المحدود خاصة، يستعملون الضوابط والقوانين عنوانا ووسيلة للتلاعب على عقول الفقراء واستمالة قناعة الناخب من خلال هذه الاكاذيب".

وتابع "ان الجهات الرقابية والقانونية ومكتب المفتش العام في الامانة شخصت تلك الاسماء والكيانات التي تنضم اليها، ونأمل من قيادات تلك الكيانات الايعاز لهم بالكف عنها والاعتذار لهؤلاء الفقراء". وطالب البيان الجهات الرقابية والقانونية وهيئة النزاهة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالتحري عنها واتخاذ الاجراءات الرادعة بحقهم.

واوضح "اننا في امانة بغداد نعلن للرأي العام ان هذه الممارسات نعدها جريمة تشوه مظاهر القانون وخديعة واهية للمواطن وتشويها صارخا للعملية الانتخابية وربما تصبح ممارسات تخيب امال العراقيين بالذهاب للاقتراع وتقلل الثقة بالعملية السياسية والانتخابية في آن واحد".

كما لم يحدد البيان اسماء هذه القوائم او المرشحين الذين قاموا باطلاق هذه الوعود، لكنه حذر من انه سيعلن في بيان لاحق هذه التفاصيل والادلة في حال اصرار البعض على الاستمرار بهذه السلوكيات التي وصفها بالفارغة.

يشار الى ان موعد الانتخابات البرلمانية من المقرر اجروؤها في السابع من اذار المقبل، وبدأت في الثاني عشر من الشهر الحالي الدعاية الانتخابية للمرشحين المشاركين وعددهم ٦١٧٢ مرشحا من ١٦٥ كيانا و١٢ ائتلافا.

انتخبوا وغيّروا ..

أصوات في مزاد الحيتان !

عامر القيسي

فاحت رائحة سياسة شراء أصوات الناخبين ، وتحولت من الصفقات السرّية الى عرض البضائع علنا ، لاخوف ولا وجل ، امام انظار المفوضية والاجهزة التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني والمجالس البلدية وشعيط ومعيط وجرار الخيط . وتتناقل كل وسائل الاعلام العراقية هذا العار الذي يلصقه البعض بالتجربة العراقية الجديدة ليشوّهها ويترك انطباعا عند الآخرين ان ما نقوم به وما نقوله لايتعدى الاستهلاك الاقليمي والعالمي .

وتطور امر الشراء الى البحث عن ضمانات منها ما يتعلق بحلفان اليمين بالقرآن الكريم للتثبت من صدقية وعود المواطن الذي يجد نفسه بين مطرقة الضمير وسندان الحاجة للمال ، فيما استخدمت بعض الاحزاب والكتل طريقة سحب الرباعي العراقي من المواطن " الجنسية ، شهادة الجنسية ، البطاقة التموينية ، بطاقة السكن " ويا ويله ويا سواد ليله من يتجرأ ويخالف الوعد فله وعيد اليوم الآخر وزعران الاحزاب .

عمل منظم ومنهجي تقوم به الاحزاب الغنية التي لااحد يعلم حقيقة من اين تأتيها هذه الملايين ، وان كان ابن الشارع العراقي يعلم جيدا ان اموال ماخلف الحدود سخية بسخاء مفخخاتها وكواتمها ، الاولى تقتل النفس والثانية تقتل الضمير ، وقتل النفس لاهون بما لايقاس من قتل الضمير . المفارقة ان كل الاحزاب التي تمارس هذا الفعل " العار " هي من الاحزاب المشاركة في العملية السياسية ، وهي نفسها من تنادي بالعراق الديمقراطي ، وهي نفسها تتحدث عن النزاهة ومحاربة الفساد والمفسدين ، وهي نفسها ايضا من تتحدث عن كرامة الانسان وقدسيته ، وهي نفسها ايضا تقيم الدنيا ولا تقعدها صراخا وعويلا على انتهاكات حقوق الانسان .

المحزن ان ثمن العراقي بخس عند هؤلاء ففي احدى المناطق الشعبية يكون ثمن "الرأس" الواحد ٥٠ الف دينار فيما ينخفض هذا الثمن الى ٢٥ الف دينار في المناطق الاكثر بؤسا ، اما الحديث عن ثمن اصوات المثقفين والاعلاميين فما زالت هذه الصفقات طي الكتمان لانها ستكشف عن فضائح بجلاجل كما يقول المصريون للطرفين ونحن بانتظار تسريبات خاصة لكشف المستور وفضح الامور .

والحقيقة المرّة ان مثل هذه الاحزاب لايحد من تجاوزاتها مبدأ أو فكر بل وحتى المرجعية الدينية بالنسبة للاحزاب الدينية ، فرغم كل البيانات التي وصلت الى حد تحريم شراء اصوات الناخبين كما جاء في بيان لمكتب السيد السيستاني " ان صوتك ايها المواطن العراقي وصوتك ايتها المواطنة العراقية اغلى من الدنيا وما فيها فلا تبيعوا الشيء الغالي والنفيس بثمن بخس إلا ان الاستعراض مازال مستمراً " . انزلوا الى الشوارع في المناطق الشعبية وسترون وتكتشفون ان الذين يغريهم نداء السلطة اكثر ممن تغريهم نداءات الضمير والأمانة والنزاهة !وحسب جاري ابو محمد الذي اصب كل المصائب فوق رأسه لاتخلص منها ، فانه يقول : عيني الجماعة حاسبيها زين ، يكلك اللي اصرفه اليوم راح يجيبلي باجر دبل وأكثر !!

اذا كانت هذه هي الحسابات الحقيقية لحيتان الانتخابات فليس امامنا الا ان نسكت عن الكلام المباح !

بسبب غياب سجل الناخبين وتخصيص اكثر من يوم للاقتراع

توقعات بإمكانية تزوير نتائج التصويت خارج البلاد

بغداد / المدى

كشف مدير عمليات شبكة عين العراق لمراقبة الانتخابات سعد جبار البطاط، المحددات التي يمكن استغلالها لتزوير نتائج الانتخابات في مراكز الاقتراع خارج البلاد.

وقال البطاط في تصريح صحفي امس الجمعة ان «من دواعي توقع التلاعب بنتائج التصويت هو عدم وجود سجل الناخبين وعدم تحديد اعدادهم بشكل ثابت إضافة الى تخصيص اكثر من يوم لعملية الاقتراع، ما يسمح المجال للتصويت اكثر من مرة للشخص الواحد إضافة إلى ان المفوضية ستسمح للمواطنين من الذين لا يمتلكون مستمسكات عراقية بالتصويت على اعتبار ان أباءهم عراقيون وهم مهجرون من سنوات وقد بلغوا سن الرشد».

واضاف البطاط «ان المشاركة الواسعة للناخبين ستسهم في ضمان عدم التزوير» مشيرا الى ان ثلاثة عشر ألف مراقب متطوع قابل للزيادة من شبكة عين العراق سيشاركون بالعملية الانتخابية وسيعملون على نزاهة نتائج الانتخابات في المراكز التي سيشرفون على الاقتراع فيها.

وفي سياق متصل، اعلن عضو مجلس المفوضين القاضي قاسم العبودي ان جامعة الدول العربية أرسلت ٦٨ مراقبا دوليا لمراقبة الانتخابات البرلمانية التي ستقام في السابع من الشهر المقبل.

واضاف العبودي في بيان صدر عن المفوضية ان «التعاون كبير بين الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومعظم دول العالم في مراقبة الانتخابات البرلمانية باعتبارها حدثا مهما يمر به العراق والمنطقة برمتها». وذكر العبودي ان «مفوضية الانتخابات قد اعتمدت مئات المراقبين الدوليين الذي سيتوافدون الى بغداد والعديد من المحافظات، فضلا عن مراقبة المئات منهم لانتخابات الخارج التي ستقام في ١٦ دولة عربية وإقليمية وأوروبية».

وأشار إلى انه سيشارك في الانتخابات «منظمات المراقبة المحلية التي أصبحت ذات خبرة دولية في مجال المراقبة الانتخابية بعد مشاركتها في معظم الاستحقاقات الانتخابية السابقة التي جرت في العراق وأصبحت تلك المنظمات مثار إعجاب المنظمات الدولية ودول العالم التي أخذت تدعو منظمات المراقبة العراقية لحضور الانتخابات في معظم دول العالم».

وفي واسط، كشف مدير مكتب مفوضية الانتخابات في المحافظة، امس، عن تسجيل ٢٥٠٠ مراقب يمثلون منظمات المجتمع المدني لمراقبة سير الانتخابات التشريعية المقبلة.

وقال كاظم عبد الله الشمري بحسب وكالة (آكانيوز) إن «العدد الإجمالي للمراقبين الذين يمثلون منظمات المجتمع المدني الذين تم تسجيلهم لمراقبة سير الانتخابات التشريعية المقبلة بلغ ٢٥٠٠ مراقب يمثلون عدة منظمات مجتمعية».

وأوضح أن «عملية تسجيل مراقبي الكيانات السياسية ومراقبي منظمات المجتمع المدني لا تزال مستمرة وحدد يوم الثامن والعشرين من الشهر الحالي موعدا أخيرا لقبول تسجيل المراقبين».

يذكر أن مفوضية واسط أكملت جاهزيتها لإجراء الانتخابات التشريعية المقبلة بعد أن هيأت ٢٨٩ مركزا انتخابيا في عموم المحافظة تضم، ١٦٦١ محطة اقتراع.

ويبلغ عدد سكان محافظة واسط نحو مليون و١٠٠ ألف نسمة يحق لنحو ٦١٢ ألف نسمة منهم التصويت لاختيار ١١ مرشحا للبرلمان المقبل من بين، ٢٤٧ مرشحا موزعين على ٢٠ كيانا سياسيا.

منظمة تموز ترصد خروقات انتخابية باستغلال المال العام وقوات الأمن

بغداد / هشام الركابي

حمل تقرير منظمة تموز لمراقبة الانتخابات الاخير المتعلق بسير الحملة الدعائية مجموعة من الملاحظات تباينت بين السلب والايجاب.

وقال تقرير المنظمة وحصلت (المدى) على نسخة منه امس الجمعة ان الملاحظات الايجابية تندرج تحت مظلة ما اسمته «الدورالكبير» للمفوضية والذي اسست له في مجال التوعية والتثقيف لحث الناخبين على المشاركة في الانتخابات وشرح الية التصويت. كما اشارت الى بعض مكاتب المفوضية في المحافظات تميزت بالتنظيم في تقديم العروض المسرحية التثقيفية واقامة المسابقات في الاماكن العامة لتعريف الناخبين بكيفية اجراء عملية التصويت. واوضح التقرير ان من الايجابيات التي ركز عليها هي اجراءات المفوضية للحد من عمليات التزوير بالاضافة الى افق التعاون بين المفوضية وامانة بغداد بشأن تنبيه الكيانات السياسية المخالفة لغرض رفع التجاوز ومعاقبة تلك الكيانات في حالة عدم امتثالها للضوابط المحددة. كما شخص التقرير دور وسائل الاعلام في الانتخابات ومساحة الاهتمام الكبير المخصص من قبل القنوات الإعلامية المحلية لتغطية موضوعة الانتخابات، مبينا هذه القنوات لم تستثن اي من الكيانات والمرشحين لغرض الترويج لبرامجهم الانتخابية مجانا. ولفت الى ان الهدف من هذه العملية نشر الوعي الانتخابي والوقوف على مسافة واحدة من جميع الكيانات السياسية. كما ادرج التقرير اعلان وزارة الدفاع عن عزمها بتوجيه عقوبات بحق افراد قوات الامن في حال قيامهم بالترويج للكيانات السياسية ومرشحيها في الانتخابات كان من الايجابيات التي حملها التقرير المذكور. وحول ميثاق الشرف الذي وقعته بعض الكيانات السياسية بين التقرير ان توقيع خمسة كتل سياسية على ميثاق شرف لضمان حرية و نزاهة الانتخابات وعدم استخدام المال العام امرا مهما ويعطي اشارات ايجابية على ان الاحزاب السياسية تتمتع بالوعي الكامل حول متطلبات نجاح العملية الانتخابية.

من جانب اخر وعلى صعيد الملاحظات السلبية التي تناولها تقرير منظمة تموز لمراقبة الانتخابات هي كثرة الخروقات التي تمثلت بمشاركة عدد من قوات الامن والجيش في الترويج للدعايات الانتخابية لبعض الكيانات السياسية، واستغلال للمال العام والمناصب والانشطة الرسمية والاستفادة منها من قبل بعض المرشحين للترويج لحملاتهم الدعائية وذلك في العديد من المحافظات، كما رصد مراقبو منظمة تموز وجود التأثير على الناخبين في بغداد وصلاح الدين وذي قار و محافظات اخرى. كما تم رصد خروقات تمثلت بتمزيق اللافتات لأغلب الكيانات السياسية وفي عموم المحافظات. بالاضافة الى لصق بعض الملصقات الدعائية بمواد لاصقة منعتها المفوضية وفي اماكن غير المحددة للدعاية.

وبين التقرير ان من بين السلبيات والخروقات هي وجود تفاوت واضح في حجم الحملة الدعائية وقوتها بين الكيانات السياسية من جهة وبين المرشحين داخل الكيانات السياسية من جهة اخرى، حيث اشرت ان بعض الكتل تعمد الى استخدام الكثير من المطبوعات والمنشورات والقنوات الفضائية ما اعتبرته هدرا في الاموال المخصصة لتلك الحملة، بينما ان بعض الكيانات والمرشحين اقتصرت حملتهم على بعض الملصقات المحدودة، وقد لوحظ بان عدد كبير من المرشحين لم تعلق لهم اي لافتات بالرغم من توزيع الكثير من الملصقات لرموز الكيان السياسي الذي ينتمي اليه هؤلاء المرشحين. كما حدد التقرير الاعلان الرسمي عن الايقاف المؤقت للحملة الانتخابية للقائمة العراقية من ضمن السلبيات على الرغم من استمرارها في الواقع، مشيرة الى ان تباين الاراء للكيانات السياسية في تلك القائمة بين انسحاب بعضها ومقاطعة بعضها الاخر ومن ثم عدولها ستعمل على ارباك الناخبين. ورصدت المنظمة تعرض بعض الانشطة الدعائية لعدد من المرشحين الى عراقيل من قبل الجهات الامنية وذلك بحجة عدم وجود كتب رسمية تسمح بممارسة حملاتها الدعائية.

خطة أمنية من ثلاثة أطواق

المحافظات تستكمل استعداداتها الخاصة باقتراع العسكريين والمدنيين

المحافظات / المدى والوكالات

باشرت محافظات البلاد باعداد الخطط الامنية الاحترازية واستكمال الاستعدادات الخاصة بيوم الانتخابات.

وقال رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة البصرة علي المالكي أن قيادة عمليات المحافظة فرضت ثلاثة أطواق أمنية لحماية العملية الانتخابية، فيما نفذت قوة أمنية مشتركة من الجيش والشرطة امس الجمعة ممارسة أمنية خاصة بيوم الانتخابات المقررة في الشهر المقبل. واضاف المالكي بحسب وكالة (أكانيوز)، ان «قيادة عمليات البصرة وضعت خطة جديدة محكمة ليوم الانتخاب في السابع من آذار المقبل، وكذلك الأيام التي تسبق موعد الاقتراع من خلال التنسيق مع الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية». وأوضح ان «الخطة التي وضعتها قيادة عمليات البصرة تتضمن فرض طوق امني أول وثاني وثالث لحماية الناخب، الأمر الذي يوفر له مناخا امنيا مناسبا في عموم المحافظة». واشار المالكي الى ان « الخطة ستعتمد اعتمادا كبيرا على الأجهزة الاستخباراتية، والمصادر الأمنية الخاصة ضمن البقعة الجغرافية للمحافظة»، مشيرا إلى ان «القوات الأمنية في البصرة ستقوم بتوفير الحماية إلى ٤٨٦ مركزا انتخابيا في جميع مناطق المحافظة». كما كشف المالكي عن «وجود تهديدات لإفشال التجربة الديمقراطية في البصرة»، مستدركا القول «ولكن الأجهزة الأمنية في المحافظة استطاعت أن تكتشف أوكار تلك الزمر الإرهابية قبل موعد الانتخابات».

وفي ذات السياق، اعلنت قيادة شرطة البصرة ان«قوات أمنية مشتركة من الجيش والشرطة، وتحت إشرافها ، نفذت ممارسة أمنية تضمنت خطة جديدة وضعتها قيادة عمليات البصرة لحماية مداخل ومخارج المدينة في موعد الانتخابات».

وفي ذي قار عقدت مديرية شرطة المحافظة مؤتمرا خاصا وضعت خلاله اللمسات الأخيرة للخطة الأمنية لحماية الانتخابات التشريعية المقبلة، مؤكدة في الوقت نفسه إن عدد من منتسبيها سيحرمون من المشاركة في الانتخابات لعدم ورود أسمائهم في قوائم التصويت الخاص.

وقال مدير عام شرطة ذي قار اللواء الركن صباح الفتلاوي إن المؤتمر هدفه مناقشة الخطة الأمنية للانتخابات بشكل نهائي موضحا إن لكل منتسب واجب محدد سيلتزم بتنفيذه وسط رهان كبير وتحدي لتحقيق النجاح. وأشار إلى إن عناصر الأمن سيكونون بعيدين كل البعد عن التسييس والدعاية الانتخابية لأي كيان سياسي وان واجبهم يحتم عليهم التزام الحيادية والوقوف على مسافة واحدة عن الجميع خلال الانتخابات التي ستقرر مصير العراق للسنوات القادمة. واوضح الفتلاوي ان العملية الأمنية الخاصة بالانتخابات ستنطلق ابتداء من الـ٢٧ من شباط الجاري بمشاركة ٢٤٦٠٠ منتسبا من وزارة الداخلية.

من جانبه قال عضو اللجنة الأمنية في مجلس المحافظة عودة خصاف عطية إن المؤتمر شهد مناقشة الخطة الأمنية بحضور القادة الأمنين والكوادر الأمنية من الجيش والشرطة بهدف تامين يوم الانتخابات .

الى ذلك قال نائب امر اللواء الـ ٤٠ في الجيش العقيد كريم نجم عبد ان الخطة الأمنية تشمل أيام التصويت الخاص والعام وتجري بالتنسيق التام بين الجيش والشرطة في المحافظة، موضحا ان أجهزة الشرطة ستكون قريبة على المراكز الانتخابية بينما ينتشر الجيش كطوق ثاني يمكنه التدخل في حال حدوث اي طارئ.

وفي النجف كشف المحافظ عدنان الزرفي، عن الخطة الأمنية الخاصة بالانتخابات التي ستتبعها الأجهزة الامنية المحلية والساندة والأجهزة الخدمية، لحماية مراكز الاقتراع أثناء إجراء الانتخابات النيابية الشهر المقبل. وقال عدنان الزرفي ان «محافظة النجف وضعت خطة أمنية كاملة لحماية المراكز الانتخابية وحماية الناخبين المتوجهين إلى مراكز الاقتراع»، مشيرا الى ان هناك «استعدادات حثيثة لحماية الناخبين للمشاركة الفعلية في الانتخابات وإيجاد وضع آمن لجميع المراكز الانتخابية». وأوضح ان «الأجهزة الأمنية عاكفة على دراسة الخطة التفصيلية ليوم الانتخابات»، لافتا الى ان «كل الأجهزة الأمنية من الجيش والشرطة والأجهزة الأخرى ستكون مشاركتهم واسعة وكبيرة في الانتخابات». وأضاف الزرفي ان «الوضع الأمني في المحافظة جيد والمرشحين يتحركون ويضعون ملصقاتهم بشكل متوازن ولا توجد أي مشاكل داخل المحافظة».

وعن مشاركة القوة الجوية وإسنادها للخطة الأمنية بين الزرفي «في حال إذا احتاجت قيادة العمليات إلى خدماتها سوف نطلب منها ذلك»، واستدرك قائلا «ولكن لحد الآن لم يعرض هذا الموضوع وقد ابلغنا جميع دوائر الدولة والأجهزة الأمنية بعدم التدخل بالإجراءات الفنية وعملية التصويت إلا بما يحقق المصلحة العامة».

ومن المقرر إجراء الانتخابات النيابية في جميع المحافظات العراقية في السابع من الشهر المقبل.

وفي واسط، قال مدير مكتب انتخابات المحافظة كاظم ألشمري أن المفوضية أكملت استعداداتها لاجراء الانتخاب الخاص يوم الرابع من آذار المقبل. وأضاف الشمري بحسب (لوكالة إنباء الإعلام العراقي) أن مكتب الانتخابات أكمل استعداداته للتصويت الخاص بمنتسبي وزارة الدفاع والداخلية وبقية الأجهزة الأمنية والمستشفيات والسجون في واسط. وأشار» الى أن المكتب تسلم أسماء المنتسبين الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات والتصويت والبالغ عددهم ١٤ إلف منتسب. مبينا أنه تم تدريب الموظفين بهذه المراكز والمحطات الخاصة موضحا» انه تم توزيع تلك المراكز حسب وجود منتسبي هذه الأجهزة والمستشفيات العامة في المحافظة.